

هل تؤسس المناورات المحيطة

إلى تدخل بَرّي في سورية؟

♦ **شارل أبي نادر***

ما يسترعي الانتباه ويجدر التوقف عنده في ما يجري في المنطقة حالياً، وخاصة في المربع الساخَب ما بين العراق وسورية والأردن وتركيا، إنه بالإضافة للغليان العسكري والأمني في كل من العراق وسورية وما يواكبه من مشاريع تمتد ما بين طروحات حول حلول سلمية مقترحة في مفاوضات غير واضحة المعالم إلى خطط ومشاريع قرارات بالحسم العسكري تتوزع أطرافه وأهدافه تبعاً لخارطة الميدان الملتهب، تجري مناورات عسكرية لافته من خلال جنسية الدول المشتركة ومن خلال الأسلحة والقدرات العسكرية المستعملة ويمكن قراءتها كالتالي:

مناورة «الأسد المتأهب» في الأردن بين وحدات أميركية وأردنية، تجري للمرة السادسة على التوالي وتشترك فيها وحدات برية وبحرية وجوية وترمي إلى التدريب على تنسيق الجهود لتنفيذ عملية عسكرية مشتركة تهدف لتأمين مناورة دفاعية لحماية الأراضي الأردنية من أي اعتداء، أو لتأمين مناورة أمنية عسكرية مركبة تهدف لمواجهة أية أعمال إرهابية قد تطال سيادة الأردن وسلامته.

المناورة المشتركة في تركيا بين 11 دولة منها الولايات المتحدة الأميركية وتركيا وألمانيا وقطر وأذربيجان والمملكة العربية السعودية، وبوحدات برية وبحرية وجوية ووحدات خاصة بالاحتحامات والتدخل السريع، وبأسلحة متطورة ولافة ومنها 8 طائرات سعودية من نوع تورنيادو الإنكليزية الصنع والتي تُعدّ من أكثر الطائرات فعالية عالمياً، حيث هي طائرة قاذفة ومقاتلة في الوقت نفسه، وتتميّز بتجهيزات متطورة في الرصد وتعقب الأهداف والقدرة على الإفلات من الرادارات ومن صواريخ جو – جو وأرض – جو، وما يميّزها أيضاً، حيث يعتبر مناسباً للتدخل في ميادين قريبة من الميدان السوري شمالاً، هو قدرتها على تنفيذ إقلاع وهبوط سريع وفي مجال قصير نسبياً بحيث لا تحتاج إلى مطار مخصص لذلك، كما تستطيع التحليق على علوٍ منخفض جداً وبسرعة عالية، وتهدف هذه المناورة ومن خلال تصريح قائد التمرين من الجانب السعودي العقيد البحري علي الشهري إلى: «تعزيز الأمن والاستقرار والاستعداد لمواجهة التنظيمات الإرهابية وإبراز القدرات والكفاءة القتالية».

في المبدأ، أهداف المناورات تكون أهدافاً تدريبية وعسكرية واستراتيجية، والأهداف التدريبية والتي تتمثل بالتدريب والتنمّن على تنسيق الجهود العسكرية والتكتيكية لتحقيق أهداف عسكرية كالدفاع عن الحدود والسيادة، أو لمهاجمة أراضٍ واحتلالها بهدف السيطرة على دولة أو على منطقة داخل دولة وفرض إرادة وشروط معيّنة عليها، والتي تُؤدّي بالتالي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والاتّفات هنا أنّ أغلب الدول المشتركة في المناورات في الأردن أو في تركيا ومنها الولايات المتحدة الأميركية وتركيا وألمانيا وأذربيجان والمملكة العربية السعودية التي انضمت مؤخراً إلى هذا النادي، هي دول لها تاريخ معروف بشنّ الحروب واحتلال أراضي دول أخرى مجاورة لها أو بعيدة عنها، بواسطة قواتها الذاتية أو بواسطة مجموعات ومنظمات مسلحة إرهابية أو غير ذلك، فما هو الرابط بين هذه المناورات وبين ما يجري في الميدان العراقي والسوري؟

بالعودة إلى الميدانين السوري والعراقي وما يجري من معارك دموية عنيفة بمواجهة «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية التي تدور في فلكه قابلاً وقلباً، فلا يمكن للوحدات الأميركية الذوّاب حتى النهاية في الضغط على الجيش العراقي وتأخير حسمه العسكري ضدّ «داعش»، فهذا الجيش يتقدّم ولو ببطء وسيستعيد السيطرة تبعاً على مواقع لداعش، في وسط وشمال وغرب العراق، وهو الآن على الطريق للسيطرة على أكثر مواقع التنظيم الإرهابي أهمية في غرب الأنبار وعلى الحدود مع سورية في الرقبة الاستراتيجية وامتدادا إلى القائم الحيوية للتنظيم.

في المقابل، هذه السيطرة المتقدّمة للجيش العراقي في أراضيه سوف تؤثر سلباً على «داعش» في أماكن تواجد في سورية من خلال الارتباط الحيوي المباشر لوكات التنظيم الإرهابي ما بين سورية والعراق، وهذا سيؤدّي حتماً، ومع الفعالية والقدرة الواضحة التي اكتسبها الجيش السوري بعد استعادة السيطرة على تدمر بدعم واضح من القوات الروسية إلى تشديد الضغط والخنق على انتشار «داعش» في كل من دير الزور وامتداداً إلى الرقة معقله الرئيسي في سورية، خصوصاً أنّ الوحدات الروسية برهنت عن استعداد وجهوزية فعالة في دعم الجيش السوري ومساندته في معركة ضدّ الإرهاب وخاصة ضدّ «داعش».

هذه المعادلة المعقولة حول هزيمة «داعش» والتي قد تظهر فجأة على الميدان العراقي السوري المشترك، طبعاً لن تتال رضى أغلب هذه الدول التي تشترك الآن وبفعالية في المناورات المحيطة بالعراق وسورية، خصوصاً أنّ هذه الدول التي ستكون غير راضية في من المؤسسين والداعمين الحقيقيين لـ«داعش»، حتى ولو أدعت عكس ذلك، وعدم الرضى هذا سوف يترجم من خلال مناورة خبيثة تحت غطاء مخادع تملكه، وهو التحالف الدولي والإقليمي لمحاربة الإرهاب، وخاصة «داعش»، عبر تنفيذها تدخلاً برياً مزدوجاً في سورية، الأول من الأراضي الأردنية عبر الرقبة جنوب غرب العراق وامتداداً داخل سورية والسيطرة على أماكن تواجد «داعش» حالياً على مجرى نهر الفرات الحيوي من القائم وحتى دير الزور وأريافها الشمالية والشمالية الغربية على حدود محافظة الرقة، والثاني من الحدود التركية عبر أماكن تواجد «داعش» بين جرابلس وعرزاز، والتقدّم إلى مدينتي الباب ومنبج في ريف حلب الشمالي وامتدادا عبر دير حافر فمطار الطبقة حتى مدينة الرقة.

بالرغم من أنّ هذا التدخل البري سيجمل غطاء دولياً مشبوهاً، تفرضه شرعية الأمر الواقع حيث يتواجد «داعش» في تلك الأراضي المستهدفة، والتي تخرج عملياً الآن عن سيطرة وسيادة الدولة السورية، سوف يلاقى بالطبع مقاومة عسكرية من قبل الجيش السوري وحلفائه، ولكن هذه المقاومة لن تكون كافية من الناحية الميدانية والعسكرية لمنعه من الانتشار السريع في تلك المناطق نظراً للإمكانات الضخمة التي سوف تُؤمّن له، وحيث إنه سيتمّ من خلال عملية قد تكون أشبه بتسليم وتسلم بين عناصر التنظيم الإرهابي وبين الوحدات البرية المتدخلة والتي سيكون عمادها مبدئياً قوات قطرية وسعودية لديها قدرة وخبرة وإمكانية لتفاهم والتنسيق مع «داعش»، حيث إنها ليست بعيدة عنه كونه ربيها وصنيعتها، سوف يؤسس لرطب نزاع دبلوماسي دولي وإقليمي واسع يشترك فيه بالطبع الروس والأميركيون والأتراك والإيرانيون والخليجيون، بالإضافة إلى الجيش السوري وحلفائه، وتكون النقاط الأساسية لإيجاد تسوية سياسية، نظراً للواقع الميداني الذي سيبتغ عن هذا التدخل البري، ترعى جميع النقاط موضوع الخلاف.

البناء

حزب الله بعد اغتيال بدر الدين؛ أسئلة عن الثغرات والقدرات؟

♦ **روزانا رمّال**

بغضّ النظر عن خوض حزب الله أخطر وأثَقّ المعارك في سورية، فإنّ الحديث عن تخطي كل الانتكاسات التي تعرّض لها انطلاقاً من ثقة كاملة ودائمة بقدرته على إعادة ترتيب أوراقه من دون الاعتراف بأنّ الإختراق بات يمثل قلقاً لدى قاعدته الشعبية الحريصة على مستقبله وامتداده، فإنّ هذا يعني تقديم الحزب على مذبح الأزمة السورية، وأنّ وقارته بانوا صديداً سهلاً في تلك الأرض. منسق الأرض لا يحكم كثيراً فكرة العلاقة بين المشروع والعناصر الذين يخرطون فيه، فأرض سورية مثل أرض فلسطين ومثل أرض لبنان عندما تدعو لمعالجة، و«الإسرائيليون» تأكدوا بعد دخول حزب الله في الحرب السورية حتمية إيفائه بوعود تحرير القدس، أو ما يدور منذ اغتيال القائد في الحزب عماد مغنية عن رفع احتمال دخول الأراضي المحتلة إلى الجليل إلى سلم أولويات «الردّ المنتظر»، لكن وعلى الرغم من رفع أولوية المشروع على حساب الاعتبارات والمتاهات القديمة الأفادة، فإنّ هذا يعني ضرورة أن يضع حزب الله كامل ثقله في كشف الثغرات الموجودة لدى جهازه في سورية وإعادة النظر بمسألة «طالعة عمر الحرب» واستغلال «إسرائيل» لمبدأ الإطالة مع حلفائها السعوديين والأتراك أي محاولة عرقلة أي مسعى لحل سياسي جدي قريب يمكن على أساسه الانتقال نحو مكافحة مشتركة للإرهاب بين الروس والأميركيين في المحافظات التي يستولي عليها «داعش»، وبالتالي تنسف كل محاولة لتسكير ملف شكل مساحاة هامة لاستنزاف الحزب، وعناصر وقادة، وخصوصاً أنّ الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» جهدت على مدى سنوات في معرض جمعها لمعلومات عن القادة على الأرض اللبنانية بالاشتراك مع عملائها المحليين من أجل استهدافهم في

حرب تموز عام 2006، وهذا ما لم توفّق فيه، أي أنّ عنوان تل أبيب العريض حينها في اعتبار أول أهداف الحرب «سحق حزب الله» فشل فشلاً ذريعاً وجاء بتكلفة باهظة مادية ومعنوية على الكيان.

أسئلة كثيرة تدور في بال القاعدة الشعبية للحزب القلقة بشكل أكيد على ما يمكن أن يطمئنهم على استمرارية وعافية الحزب في السنوات المقبلة إذا ما طالت الأزمة في سورية، والملاحظ اليوم أنّ الشارع غير مهتمّ للردّ أو الانتقام بقدر ما هو مهتمّ بمعرفة أسباب الخروق، وبقدر ما يعنيه الحفاظ على سرية تغفّي بها حزب الله يكاد يفقدتها بسبب توسع اللاعبين على الأرض في سورية وكثرة الحاضرين.

بعد اغتيال الأسير المحرّر الشهيد سمير القنطار تحدث معهد «إسرائيلي» عسكري عن نجاح «إسرائيلي» غير مسبوق في الإختراق الأمني للمنظومة العسكرية والاستخبارية لحزب الله، معتبراً أنّ اغتيال القنطار يأتي ضمن سلسلة اغتيالات استهدفت قادة عسكريين من حزب الله في السنوات الأخيرة. وهنا المقصود السنوات التي تمّ اتخاذ قرار دخول الحزب مباشرة في الحرب السورية إلى جانب النظام والحلفاء.

إختراق المنظومة الاستخبارية والعسكرية للحزب، ظهر بوضوح منذ اغتيال القائد الشهيد عماد مغنية عام 2008 في دمشق، ثم القيادي حسن اللقيس عام 2014، وصولاً إلى اغتيال جهاد مغنية ومجموعة ضباط وعسكريين في الحزب ومعهم عميد إيراني، في بدايات عام 2015 في القنيطرة.

تجمّعت الأسئلة باجتماع الغيبيات، في كيف نجحت أجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية» في تحقيق هذا الإختراق العميق جداً، والعفور على قيادي كبير مثل القنطار، واغتياله بصورة محكمة على الفور؟ سؤال وجهه موقع «الواد» الاستخباري عقب اغتيال القنطار...

للمقاومة والذي طال حاكمية مصرف لبنان والقطاع المصرفي وحتى الإدارة الحكومية لهذا الملف. ليصدر سلامة بياناً جديداً يقول فيه «إنه سيطلق تعميماً جديداً يقيّد فيه حركة المصارف ويفرض عليها أن تعود إلى البنك المركزي قبل اتخاذ أي إجراء، ويعطيها مهلة 30 يوماً لكي تتجاوبه. ويشير إلى أنّ هذا التعميم بمفعول رجعي من لحظة فغاز القانون. يعتبر هذا البيان تصحيحاً لمسار التعاطي لكنه ليس كافياً، فهو يحتاج إلى خطوات أخرى. إنّ مهلة الثلاثين يوماً تحتاج إلى آلية أخرى، كذلك الأمر في ما يتعلق بالمفعول الرجعي للقانون الذي يجب أن يطال كل الحالات التي جرى إقفال حساباتها، وبالتالي التعاطي معها على قاعدة إحالة ملفاتها إلى هيئة التحقيق الخاصة لأخذ إذن البنك المركزي.

فتحت أكثر من كوة جانبية لمحاولة الخروج من أزمة متقادمة بدأت تطلّ برأسها من داخل هذا الملف وتندّر بعواقب وخيمة على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي. وعلمت «البناء» أنّ طرحاً إيجابياً كان تقدّم به سلامة قبل سفره إلى باريس لحزب الله، لكن أحد المصارف اللبنانية الكبيرة أفضى هذا الطرح إلى مصادر خارجية في محاولة لإفشاله. شكل الاجتماع المطول أول أمس بين الوزير حسين الحاج حسن وفياض وشري من جهة وجمعية المصارف من جهة أخرى محاولة إضافية لمعالجة سوء التفاهم الحاصل بين الحزب وبين بعض المصارف التي يتهمها حزب الله بالغلوّ في التعامل مع التشريعات الأميركية، إلى درجة تتجاوز بكثير ما يريده الأميركيون أنفسهم. يتعاطى بعض المصارف بسوء نيات ويذهب بعيدا في التسبّب بأضرار. وكان بنك لبنان والمهجر أول من اتخذ هذه الإجراءات المشدّدة ضدّ حزب الله. علماً أنّ القانون الأميركي يفرض على المصارف فقط إلغاء حسابات الأسماء الواردة أسماؤهم في اللائحة السوداء والذين صدر قرار بتجميد أصولهم من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية.

أبلغ مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب دانيال غلايزر الواقع النيابي اللبناني الذي زار واشطن الشهر الفائت أنّ الخزانة لم تطلب من بنك لبنان والمهجر أن يقوم بما قام به، ونحن لا نجبر أحداً أن يفتح حساباً أو يوقف حساباً. ولم تطلب Correspondent Banking أيضاً من المصارف أن تتخذ هذه الإجراءات. فالبنوك هي التي بدأت تتصرّف على قاعدة الاحتياط المؤدّي الذي يذهب بعيدا في الإجراءات التي تضرّ بالاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي. ويشير نائب في تيار المستقبل لـ«البناء» إلى أنّ التعاطي مع حزب الله اليوم يتمّ بشكل

ما هو مدى التنسيق «الإسرائيلي» الروسي في هذا الاغتيال فوق الأراضي السورية؟ سؤال يطرحه متابعون كثر ومحللون بين خصوم وموالين، خصوصاً أنّ الحضور الروسي كان من المفترض أنّ يقلص مخاطر استفادات من هذا النوع، على اعتبار أنّ المخابرات الروسية قادرة على إحباط مخططات قبل حدوثها نسبة لمتابعها الأمنية على إحياء مخططات قبل حدوثها نسبة لمتابعها الأمنية على إحياء مخططات قبل حدوثها نسبة لمتابعها الأمنية

مؤخراً القائد بدر الدين وهل اغتيال عماد مغنية الأول ثم اغتيال اللقيس ثانياً سهّل باقي الغيبيات؟ بمعنى آخر هل توالي الخروق هو نتيجة تصدّع في جسم الحزب الأمني؟ ماذا يعني أن يتهم حزب الله القوى التكفيرية بالقيام بتنفيذ الاغتيال وهو يعلم أنّ هذه القوى مدعومة «إسرائيلياً»، وأنّ الحزب واطب على شرح أهمية العلاقة بين كل الأطراف على الأرض السورية والقوى التكفيرية، وكشف أكثر من مرة عن توجه جرحي من الزرمايين للطبقة في الأراضي المحتلة بترحيب كامل من العدو؟ هل إعلان مسؤوليّة التكفيريين عن الحادث موقف مقصود من الحزب أو قرار بعدم الرغبة في فتح معركة مباشرة مع «إسرائيل»؟

إلى أي حدّ ممكن أن تخدم الحرب بالوكالة «إسرائيل» أكثر من الحزب؛ وإلى أي مدى يمكن أن يستفيد الحزب من الحرب المباشرة مع «إسرائيل» بدلاً من الحرب «بالوكالة»؟

ينتظر اللبنانيون موقف أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله اليوم الجمعة، للتحدّث عما جرى وعن موقف الحزب، وعلى هذا الأساس، وعملاً بجديّة التساؤلات من المنتظر أنّ يكون الخطاب واضحاً وصريحاً وجيبب بالقدر الممكن على هذه الهواجس، من دون تجاهل كلام سابق للسيد نصرالله عن دقة المعركة وطولها ونجاح القوى التكفيرية بالتدمير والخرق...

خفايا

أكد نائب مخضرم أنّ

التصدّي لما يُسمّى

«توطين النازحين

»، السوريين في لبنان»،

لا يكون بالصراخ ولا

بالمبارزة الكلامية على

الشاشات والمنابر،

إنّما هناك طريق واحد

للولول إلى النتيجة

المرجوة، وهو من

خلال الاتصال المباشر

بين الحكومتين اللبنانية

والسورية، خصوصاً

أنّ السفير السوري

في لبنان علي عبد

الكريم علي لطالما

أكد الجهوريّة لهذا

التنسيق، الذي يؤدّي

حكماً لعودة أعداد

كبيرة من النازحين إلى

المناطق الآمنة التي

يسيطر عليها الجيش

السوري...

حزب الله... حذار 5 أيار مصرفية

♦ **هتاف محام**

يستخدم الأميركيون مع لبنان المنهجية نفسها التي استُخدمت ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لكن الفرق هو أنّ إيران دولة كبيرة تملك من المرونة والهوامش ما تملكه، وكانت تستطيع أن تتحلّل ولا تتزال. أما لبنان فهو دولة صغيرة. حزب الله جزء من هذا الكيان. العقوبات لا تطال المقاومة بشكل مباشر، بقدر ما تطال فئات شعبية واسعة من اللبنانيين، وخاصة من أبناء الطائفة الشيعية، علماً أنّ هذه الإجراءات ستنحسر لبنان الدولة والوطن إحدى أهمّ أوراقه ومصادر قوته التاريخية وهي السرية المصرفية.

السؤال أين دولة لبنان ممثلة بمجلس الوزراء ووزارة المالية في حماية السيادة المالية أمام هذه العقوبات؟ أين دور المجلس النيابي الذي سبق أن أقرّ تشريعات منضبطة تحت سقف هذه العقوبات؟ أين الوفود النيابية والوزارية التي قامت بزيارات إلى واشنطن؟ وما مدى فعالية لقاءاتها؟ ويبقى الأهمّ أين التضامن الوطني إزاء هذا الاعتداء التي يطبع بمؤسسات مثل جمعية المبرات الخيرية التابعة للسيد فضل الله التي طالتها الإجراءات ومستشفى الرسول الأعظم؟ ومن المتورّط في لبنان ضدّ المقاومة وضدّ الأيتام والفقراء ومحدودي الدخل التي بدأت تطالهم هذه الإجراءات من خلال التطبيق الاحتياطي المشبوه لها من الكثير من المصارف؟ إنّ السبب الأساس لتحرك الموضوع أننا ندخلنا في مرحلة تطبيق المراسيم الأميركية على أرض الواقع. هذا الأمر حصل من خلال ما سبّب من مصرف لبنان، وما قاله حاكم «المركزي» رياض سلامة للمصارف منذ فترة، وبتأثر ردّ فعل من حزب الله، واعتبر انقلاباً على حوار شفهي حصل بينه وبين حزب الله عبر النائب علي فياض والنائب السابق أمين شري لأكثر من ثلاث جلسات. فثاجاً الحزب بعد أن وعده سلامة بمراقبة تطبيق المصارف بمرندجات القانون الأميركي وحماية السيادة المالية للبنان لمنع النظم على شرائح وأسماء لا تنتمي إلى حزب الله على المستوى التنظيمي، إلى درجة أنّ هذا النظم قد يطال كل متعاطف مع المقاومة وكل جمهور هذه المقاومة، وقد يطال الطائفة الشيعية بأكملها، مما يحدث خلا في الانتظام الوطني العام وفي موازين المواجهة على الصعيد المالي.

حذر حزب الله من أنّ سياسة احتيالية وعشوائية كهذه قد تصل إلى حدّ تهديد الاستقرار النقدي. عندما أصدر سلامة التعميم 137 لم يصدره بالصيغة التي اتفق عليها مع حارة حريك. أتى الردّ القاسي من كتلة الوفاء

اللجان المشتركة تتفق على حصر النقاش

باقتراح قانون الانتخاب المختلط في الجلسة المقبلة

عقدت لجان المال والموازنة، الإدارة والعدل، الدفاع الوطني والداخلية والبلديات والشؤون الخارجية والمقربين، الإعلام والاتصالات جلسة مشتركة، قبل ظهر أمس، برئاسة نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري.

وتحدث مكاري إثر الجلسة، فاعلن أنّ الجلسة اختتمت «بتأكيد ما وصلت إليه مناقشات الجلسة السابقة على أنّ يبدأ البحث بالمشروع المقدم من الحكومة على أنّ يُحصر النقاش في موضوعي الدوائر، من جهة، والنظام الانتخابي، من جهة ثانية».

وأضاف: «هناك وجهتا نظر في مجلس النواب: فريق مؤيد للنظام النسبي الدائرة الواحدة ومشروع الحكومة بتقسيم الدوائر 13 أو 15 دائرة وهناك قسم من النواب يريد إجراء الانتخابات النيابية على أساس القانون الأكتري، وهذا ليس معناه قانون الستين».

وأكد النائب سامي الجميل، بدوره، «ضرورة تفصيل العمل باللجان التي للبحث في قانون الانتخابات ومن أجل ذلك طرحنا في الجلسة تكثيف الجلسات على أن تعقد جلستان في الأسبوع وليس جلسة واحدة. ووافق دولة الرئيس مكاري على هذا الاقتراح. وعلى هذا الأساس ابتداء من حزيران، ستعقد جلستان في الأسبوع وليس جلسة واحدة. وإذا لم نغير قانون الانتخاب عكس ما نسئعه وعكس كل الإيجابيات التي نراها إنّ على طاولة الحوار أو خارجها، فإلّا يسلم باننا سععود إلى قانون الستين. أعود وأقول بأنّ قانون الستين هو مجزرة في حق التمثيل الصحيح».

وقال وزير الخارجية جبران باسيل، من جهته: «أريد فقط أن أخصر كلامي، كوزير للخارجية، بموضوع نقوش في الجلسة هو موضوع إشراك المنتشرين في العملية الانتخابية. وفي مشروع الحكومة هناك اقتراحنا أن يكون هناك تمثيل مباشر لنواب في الانتشار وعددهم 6 يتوزعون على القارات الست، وهذه حقيقة إذا كانت هناك نيّة أن نغطي حقوق للمنتشر اللبناني ونشره في الجادة العامة». وروى النائب أحمد فنتف «أنّ تقدماً كبيراً حصل في النقاش رتبه حتى الآن كان هناك طرفان حاول العمل توجه في اتجاه التسوية لاقتراح الرئيس



جلسة اللجان النيابية المشتركة في ساحة النجمة أمس

بري المختلط واقتراح المشترك «القوات اللبنانية»، «المستقبل» والمسيحيين المستقلين والتقدمي الاشتراكي للمختلط. وبالتالي بعد جهد كبير في اللجان المشتركة تمّ التوافق اليوم (أمس) على أن ينحصر النقاش في الاقتراحين.

وقال النائب علي فياض: «من المؤسف أنّ نستمتع إلى هذا الهجوم على هذا النظام الانتخابي النسبي وتصوره وكأنه كارثة نصيب المجلس التمثيلي السياسي في لبنان. بصراحة النسبية ليست اقتراحا لبنانياً أو فتورياً أو حزبياً. النسبية اخترعت وضعت في العالم من أجل المجتمعات التعددية المشابهة تماماً للمجتمع اللبناني، والذي يرفض النسبية إنما يريد أن يستمر في سياسة الاستئثار على المستوى التمثيلي في ما يتعلق بطائفته أو مذهبيته أو مناطقه.

والذي يدعو إلى النسبية إنما يريد أن يوسع دائرة التعددية ومساحتها على المستوى التمثيلي في المجلس النيابي. يريد أن يحبس المجلس النيابي على نحو كامل التركيبية الاجتماعية والسياسية في لبنان». وسال النائب قاسم هاشم: «ماذا تريد من قانون